وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

اللجنة الدائمة المعنية
بتطبيق قرارات مجلس الأمن
الصادرة وفق الفصل السابع

تصنيفات تمويل الانتشار والمؤشرات التحذيرية

اللجنة الدائمة لتطبيق قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية

المحتويات

الملخص التنفيذي.....3

مقدمة.....6

التصنيفات.....7

المؤشرات التحذيرية الناشئة المدعومةبالذكاءالاصطناعي.....39

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الورقة مجموعةً موحدةً من تصنيفات تمويل الانتشار والمؤشرات التحذيرية ذات الصلة، والتي طُوّرت لدعم السلطات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة في تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر أنشطة تمويل الانتشار، وخاصةً تلك المرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تستند التصنيفات إلى مصادر موثوقة وقابلة للتحقق، بما في ذلك تقارير متعددة صادرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة المُنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009)، بالإضافة إلى تحقيقات مفتوحة المصدر مؤكدة، وإجراءات إنفاذ، وتحليلات بيانات تجارية.

الهدف الرئيسي هو تزويد الممارسين بفهم عملي واضح لكيفية هيكلة مخططات تمويل الانتشار، والسلوكيات التي تُمكّنها، والشذوذات في المعاملات أو العمليات اللوجستية التي قد تثير الشبهات. وبينما تُركز التصنيفات على نشاط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن العديد من الأنماط تنطبق على نطاق أوسع على سياقات عقوبات أخرى، بما في ذلك إيران والجهات الفاعلة غير الحكومية المتورطة في عمليات شراء أو تمويل متعلقة بالانتشار.

النتائج الأساسية

تُوضح التصنيفات أن أنشطة تمويل الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال متكيفة للغاية، حيث تعمل عبر قطاعات متعددة وولايات قضائية مختلفة على الرغم من شمولية نظام العقوبات المالية المستهدفة للأمم المتحدة (TFS). تتراوح الأساليب المستخدمة بين الخداع البحري (مثل عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، والتلاعب بنظام التعريف الآلي) وشبكات الشركات الوهمية في الولايات القضائية المتساهلة، وإساءة استخدام قنوات المساعدات الإنسانية، والتلاعب بفواتير التجارة، والشحن الوهمي. كما تكشف العديد من التصنيفات عن نقاط التقاء بين المشتريات غير المشروعة وغيرها من الاقتصادات الإجرامية، بما في ذلك تهريب كميات كبيرة من النقد، والاتجار بالأحياء البرية، وسرقة الأصول الافتراضية عبر الإنترنت.

يُسلط التحليل الضوء أيضًا على نقاط ضعف خاصة بكل قطاع. على سبيل المثال:

- لا يزال **النقل البحري** عرضة لممارسات خادعة مثل غسل هوية السفن، وتزوير وثائق الشحن، وإخفاء البضائع المرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تغيير الأعلام.
- تواجه **المؤسسات المالية** مخاطر مستمرة من المعاملات متعددة الطبقات التي تُمرر عبر هياكل مؤسسية غامضة أو بنوك مراسلة في الولايات القضائية عالية المخاطر.
- تتعرض **الأعمال والمهن غير المالية المحددة** (DNFBPs)، بما في ذلك وكلاء العقارات والمحامون والمحاسبون وتجار المعادن والأحجار الكريمة، للخطر عند تقديم خدماتها للكيانات حديثة التأسيس أو التي أُعيد توطينها مؤخرًا دون وجود بصمة تجارية مشروعة.

مخاطر التكنولوجيا الناشئة - التهرب من العقوبات باستخدام الذكاء الاصطناعي

من التهديدات الناشئة الحاسمة التي حددتها هذه الدراسة دمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التهرب من العقوبات. في حين تعتمد العديد من التصنيفات على تقنيات راسخة، يُستخدَم الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد لتعزيز الخداع، وإخفاء هوية المستفيدين، وأتمتة الأعمال التجارية غير المشروعة. تشير التحليلات الحديثة التي أجراها فريق خبراء الأمم المتحدة، وشركات تحليلات سلسلة الكتل مثل Chainalysis، ومراكز أبحاث، بما في ذلك المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إلى أن الجهات الفاعلة السيبرانية المرتبطة بدولة خاضعة للعقوبات تُجرِّب قدرات الذكاء الاصطناعي أو تُفعِّلها بالطرق التالية:

- **الهويات الاصطناعية والتزييف:** تُستخدم شخصيات افتراضية يتم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي، تتضمن صور وجوه ملفقة ووثائق هوية مزيفة، لاجتياز إجراءات التحقق من العملاء عن بُعد وتأمين عقود عمل حرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. يتيح ذلك لمواطنين من كوريا الشمالية الحصول على دخل في ولايات قضائية أجنبية مع إخفاء جنسيتهم.
- **التهرب الآلي في معاملات الأصول الافتراضية:** يُمكن لأنماط المعاملات بمساعدة الذكاء الاصطناعي أن تُعطّل الاستدلالات المتوقعة في تحليلات سلسلة الكتل، مما يُعيق تتبّع التدفقات غير المشروعة من عمليات اختراق الأصول الافتراضية إلى نقاط السحب النقدي.
- **تزوير المستندات التجارية:** يُمكن لنماذج اللغات الكبيرة (LLMs) وأدوات التصميم القائمة على الذكاء الاصطناعي إنشاء فواتير وسندات شحن وشهادات مستخدم نهائي مُقنعة، قادرة على تجاوز الفحص السطحي من قِبل الجمارك والبنوك.
- **تعزيز الاختراقات السيبرانية:** تُمكِّن أدوات الذكاء الاصطناعي من تسريع عمليات الاستطلاع على الأنظمة المستهدفة وأتمتة الاستغلال، مما يزيد من حجم ودقة السرقات السيبرانية المستخدمة في تمويل برامج الانتشار.

لا تحل هذه التطورات محل أساليب التهرب التقليدية؛ بل إنها تُفاقم المؤشرات التحذيرية الحالية وتزيد من صعوبة الاكتشاف. كما يعكس إدراج المؤشرات التحذيرية الخاصة بالذكاء الاصطناعي في هذه الورقة البحثية حاجة القطاعين العام والخاص إلى تكييف أنظمة الرصد وأساليب التحقيق وفقًا لذلك.

المؤشرات التحذيرية: تطبيق عملي

يتضمن كل تصنيف في هذا التقرير مؤشرات تحذيرية مُصممة خصيصًا ومرتبطة مباشرةً بدراسات حالة موثقة. صُممت هذه المؤشرات لتكون قابلة للتنفيذ، مما يسمح لمسؤولي الامتثال والمحللين والمحققين بالتمييز بين الشذوذات عالية المخاطر والتباين التجاري العادي. وتشمل هذه المؤشرات إشارات سلوكية، ومعاملاتية، وتوثيقية، وإشارات خاصة بقطاعات محددة، مع التركيز على الأنماط التي تتكرر في حالات متعددة.

يُدمج الفصل الأخير المؤشرات المتبقية الشاملة، ويتضمن مؤشرات تحذيرية جديدة مُركزة على الذكاء الاصطناعي. تُسلط هذه المؤشرات الضوء على التقاطع بين التقنيات الناشئة، والأساليب التقليدية للتهرب من العقوبات، والحاجة إلى ضوابط امتثال مُحدثة.

الآثار المترتبة على السياسات والامتثال

تؤكد التصنيفات أن مكافحة تمويل الانتشار، وخاصةً ما يتعلق بكوريا الشمالية، تتطلب استجابة شاملة للنظام، تشمل ما يلي:

- مشاركة فورية للمعلومات الاستخباراتية بين الحكومات، ووكالات إنفاذ القانون، والأعمال التجارية غير المالية المحددة، وقطاعات الخدمات اللوجستية.
- بذل عناية واجبة صارمة بشأن السلع عالية الخطورة، والمستخدمين النهائيين، والممرات التجارية.
- الاستثمار في أدوات الكشف المُمكّن بالذكاء الاصطناعي لمواكبة تطور أساليب التهرب.
- تعزيز القدرات في كل من القطاعين العام والخاص للتعرف على الأنماط غير الاعتيادية واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وصول السلع أو الأموال إلى البرامج الخاضعة للعقوبات.

بدلاً من تقديم قائمة مرجعية ثابتة، تقدم هذه الورقة صورة ديناميكية للتهديدات، تدمج الدروس التاريخية مع المخاطر المستقبلية. وتهدف التصنيفات ودراسات الحالة والمؤشرات التحذيرية إلى تزويد الجهات الفاعلة التنفيذية بالوعي الظرفي اللازم للكشف المبكر عن نشاط تمويل الانتشار، وتصعيده على النحو المناسب، وتعطيل تدفق الأموال أو السلع أو الخدمات إلى برامج أسلحة الدمار الشامل الخاضعة للعقوبات. إن دمج الذكاء الاصطناعي في مجموعة أدوات تمويل الانتشار أمر يمكن ملاحظته وتوسيع نطاقه، مما يزيد من الحاجة الملحة للتكيف الاستباقي مع تدابير الامتثال والإنفاذ والسياسات.

المقدمة

1. يشير تمويل الانتشار إلى عملية توزيع الأموال أو الخدمات المالية المستخدمة لاستحداث او حيازة او نقل الأسلحة، ووسائل إيصالها والتقنيات ذات الصلة بما يتعارض مع الالتزامات الوطنية او الدولية. وفي الواقع، يتضمن تمويل الانتشار غالبًا على حركة متعمدة أو عفوية للقيمة التي تمكن الدول أو الكيانات الخاضعة للعقوبات للتحايل على ضوابط التصدير، أو تدابير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو الحظر الدولي. ويتضمن ذلك شراء السلع ذات الاستخدام المزدوج، وإخفاء المستخدمين النهائيين، وممارسات الشحن الوهمية، وبشكل متزايد، إساءة استخدام الأصول الافتراضية والهياكل التنظيمية فضلا عن تقنيات التهرب من العقوبات المالية المستهدفة الأخرى.

2. وقد عاد تمويل الانتشار إلى الظهور مجدداً بوصفه تهديدًا عالميًا خطيرًا ومتطورًا على الرغم من اعتباره كقضية خاصة ضمن المشهد الأوسع للجرائم المالية لفترة طويلة. وتواصل الدول مثل جمهورية كوريا الشمالية تمويل برامج الصواريخ النووية والباليستية باستخدام تكتيكات تهرب متطورة بينما تستغل بعض الجهات المرتبطة بإيران وروسيا وغيرها أنظمة التجارة والتمويل العالمية للحصول على مواد حساسة. وقد ساعد استخدام السرقة عبر الانترنت، الأصول الرقمية، والوسطاء من بلدان ثالثة في توسيع مخاطر تمويل الانتشار إلى قطاعات تتجاوز بكثير الخدمات المصرفية التقليدية، بما في ذلك العقارات، التأمين، الخدمات القانونية، والتجارة الالكترونية. كما لاحظت مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية بأن تهديدات تمويل الانتشار ليست مستمرة فحسب، بل إنها مبتكرة بشكل متزايد مع وجود نقاط ضعف كبيرة في العديد من تنفيذ الولايات القضائية للضوابط المتعلقة بتمويل الانتشار بموجب النتيجة المباشرة 11 لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتستهدف الجهات الفاعلة لتمويل الانتشار النقاط العمياء عمدًا في ممارسات إنفاذ العقوبات والعناية الواجبة في كل من القطاعين العام والخاص.

3. ويهدف هذا المستند إلى مساعدة المؤسسات المالية، الشركات والمهن غير المالية المحددة، والهيئات العامة ذات الصلة للتعرف على هذه المخاطر والاستجابة لها. واستنادًا إلى التطورات العالمية والإقليمية بين عامي 2021 و2025، يقدم هذا المستند سلسلة من النماذج الواقعية التي تركز على الممارسين والتي توضح كيفية تنفيذ تمويل الانتشار عملياً: من الشركات الوهمية والخداع التجاري إلى غسل الأصول المشفرة المسروقة. ويصاحب كل تصنيف مؤشرات تحذيرية مستهدفة تم رصدها في الحالة، مما يساعد القراء على فهم كيفية عمل مخططات تمويل الانتشار بالإضافة إلى كيفية اكتشافها وتشغيلها ضمن سير عمل تقييم المخاطر والإعداد والمراقبة.

4. بالإضافة إلى المؤشرات القائمة على التصنيف، يشتمل القسم المخصص على تحذيرات مستقلة مستمدة من الاستشارات الأخيرة، بالإضافة إلى تقارير التصنيف والمراجعات التنظيمية التي لا تتناسب تماماً مع الحالات المقدمة ولكنها تظل ذات صلة تشغيلية عبر القطاعات والقنوات.

5. لا يهدف هذا المستند لتقديم تفسيرات قانونية أو تنظيمية. ولكن تم تصميمه ليكون بمثابة أداة عملية للكشف الأولي، وزيادة الوعي وتقييم المخاطر المؤسسية لا سيما في سياق في جهود المملكة العربية السعودية لمكافحة تمويل الانتشار بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية 7 والنتيجة المباشرة 11. كما يدعم البرنامج التواصل بين القطاعات، والمشاركة الإشرافية، ومبادرات التدريب الرامية إلى تعزيز التنفيذ الوطني

التصنيف

6. توضح التصانيف ودراسات الحالة التالية كيفية تنفيذ تمويل الانتشار والتهرب من العقوبات المالية المستهدفة بشكل عملي، مع التركيز على الأنشطة المرتبطة بجمهورية كوريا الشمالية. يحتوي كل تصنيف على دراستي حالة واقعية أو تم الإبلاغ عنهما علنًا، مصحوبة بمؤشرات تحذيرية مصممة خصيصًا لتقنيات التهرب المحددة التي تمت ملاحظتها. ويغطي التحليل الأفعال المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718 (2006) والقرارات اللاحقة لها، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر القرارات رقم 1874، 2087، 2094، 2270، 2321، 2356، و2397. كما تعكس الأنشطة المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1540(2004) فيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الحكومية، حيثما كان ذلك مناسبا. وتهدف النماذج التي تعكسها هذه الحالات إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحديد ومنع وتعطيل تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

7. تشمل التصنيفات مجموعة واسعة من القطاعات، مثل؛ التمويل والخدمات اللوجستية والخدمات البحرية والأصول الافتراضية والقنوات الدبلوماسية، وهي ذات صلة بالمؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة والسلطات الجمركية والسلطات المختصة المشاركة في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. وتستمد دراسات الحالة من الحوادث التي وقعت بين عامي 2003 و2025، مع التركيز بشكل خاص على الأساليب التي لاتزال ذات صلة ببيئات المخاطر الحالية. ويتم تضمين الحالات الأقدم فقط حيث توضح التقنيات التي لا تزال قيد الاستخدام النشط. كما توضح هذه الحالات كيف يتم في كثير من الأحيان إخفاء مخاطر تمويل الانتشار خلف طبقات من التضليل، والشركات الوهمية، والتعتيم الإلكتروني، واستغلال الثغرات القانونية أو الإجرائية.

8. تم تجميع التصنيفات والمؤشرات التحذيرية المقدمة في هذا المستند من مجموعة من المصادر الموثوقة، بما في ذلك تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، تحليلات تصنيف مجموعة العمل المالي، الأبحاث الأكاديمية، بالإضافة إلى التقييمات الرسمية للمخاطر الوطنية. وتقدم هذه المصادر أساس إثباتي قوي لفهم أنشطة التهرب المرتبطة بجمهورية كوريا الشمالية ويكون متوافق مع توقعات تصنيف مجموعة العمل المالي بموجب التوصية رقم 7 والنتيجة المباشرة رقم 11.

المصادر المرجعية الرئيسية:

الهيئات الدولية والسلطات الوطنية

- مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (2008). تقرير تصنيفات تمويل الانتشار
- مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (2021-2024). تقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة (ولايات قضائية مختلفة)
- الولايات المتحدة الامريكية (2022). التقييم الوطني لمخاطر تمويل الانتشار
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال (2024). تقرير تصنيفات تمويل الانتشار
- المفوضية الأوروبية (2023). دراسة حول مخاطر تمويل الانتشار في النظام المالي للاتحاد الأوروبي

هيئات الخبراء والأبحاث المستقلة

- تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: S/2016/157, S/2017/742, S/2018/171, S/2023/449, S/2024/234
- المعهد الملكي للخدمات المتحدة (2018). ضمان الانتشار: التهرب من العقوبات، وتمويل الانتشار، وصناعة التأمين.
- المعهد الملكي للخدمات المتحدة (2024). الكشف والتعطيل والإنكار: دليل مكافحة تمويل الانتشار.
- وسائل الاعلام الإضافية، صور الأقمار الصناعية والتحقيقات مفتوحة المصدر (2021–2025)

التصنيف 1 - استخدام الشركات الوهمية والوسطاء من دول ثالثة

9. تعتمد شبكات الانتشار المرتبطة بكوريا الشمالية في كثير من الأحيان على الشركات الوهمية والوسطاء الأجانب لإخفاء أصل أو وجهة أو غرض المعاملات. وتستغل هذه الجهات الفاعلة أنظمة تسجيل الشركات المتساهلة وبيئات الأعمال المتعاطفة أو المتواطئة، لا سيما في الصين، جنوب شرق اسيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، لخلق مستويات من الغموض بينهم وبين النشاط المحظور النهائي. غالبًا ما تبدو الشركات الواجهة وكأنها شركات تجارية أو لوجستية أو إلكترونية مشروعة، مما يخفي علاقاتها الأساسية بكيانات كوريا الشمالية الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة. كما يتولى هؤلاء الوسطاء عمليات الشراء والمعاملات المالية وترتيبات الشحن نيابة عن الأشخاص أو الوكالات الخاضعة للعقوبات. وفي كثير من الحالات، يعمل هؤلاء الوسطاء لفترات طويلة قبل الكشف عنهم، مستفيدين من ضعف الافصاح عن الملكية الانتفاعية ومحدودية تبادل المعلومات عبر الحدود.
10. من خلال توجيه النشاط عبر جهات فاعلة تابعة لدول ثالثة، تتمكن كيانات كوريا الشمالية من الوصول بشكل غير مباشر إلى النظام المالي الدولي، والتهرب من التدقيق من قبل الأطراف النظيرة، وحماية الاستخدام النهائي للسلع الحساسة أو الخاضعة للرقابة. كما تعمل هذه الطريقة على تقليل وضوح مخاطر تمويل الانتشار بالنسبة للجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية مثل البنوك وشركات الخدمات اللوجستية

أو المنشآت والمهن غير المالية المحددة، والتي قد لا تكون على علم بعلاقة كوريا الشمالية مالم يتم اجراء العناية الواجبة المعززة عبر سلاسل الإمداد المعقدة. غالبًا ما تنطوي هذه الترتيبات على عدة ولايات قضائية، قد لا ترى كل منها سوى جزء صغير من سلسلة المعاملات الإجمالية، مما يزيد من تعقيد عملية الكشف.

دراسة الحالة1: شركة سينجا لسلسلة التوريد المحدودة والوساطة في جنوب شرق آسيا

شركة سينجا لسلسلة التوريد المحدودة، مقرها في سنغافورة، تم ادراجها في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة لدورها في تسهيل تجارة كوريا الشمالية المحظورة. وعملت شركة سينجا كوسيط لوجستي ومشتريات، حيث تقوم باستلام وارسال شحنات من المعدات الصناعية والإلكترونيات والمواد الكيميائية الى المستخدمين النهائيين في كوريا الشمالية. لتجنب الكشف، قامت الشركة بإخفاء الوجهة النهائية من خلال إدراج دول أخرى في جنوب شرق آسيا، مثل تايلاند أو ماليزيا كمستلمين نهائيين قبل توجيه السلع إلى بيونغ يانغ بواسطة النقل البري عبر الدول المجاورة أو من خلال وكلاء الشحن الخارجيين.

وفي حالات متعددة، تم تغيير الفواتير لإخفاء المصدر الحقيقي أو المواصفات الفنية للعناصر. كما استخدمت الشركة إعلانات مزورة للمستخدم النهائي وحافظت على شبكة من الأطراف النظيرة التي ساعدت عمداً أو عن غير قصد في سلسلة التهرب. ورغم أن الشركة تقع في منطقة قضائية تطبق ضوابط تصدير رسمية، فقد استغلت شركة سينجا الثغرات في تطبيق القوانين وضعف معايير العناية الواجبة بين شركات الشحن وسماسرة الجمارك. وحافظ مديرو الشركة على العلاقات مع رعايا كوريا الشمالية العاملين في المنطقة بموجب الغطاء التجاري.

ورغم أن السلطات أغلقت الشركة في نهاية المطاف، إلا أنه لم تتم مقاضاتها رسميا. ومع ذلك، سلطت القضية الضوء على التحديات المتمثلة في تحديد نشاط تمويل الانتشار عندما يعمل الوسطاء تحت واجهات قانونية في بلدان ذات ملفات تجارية مشروعة. وتوضح هذه القضية كيف يمكن الاستفادة من المصداقية القضائية لإخفاء النشاط غير المشروع، لا سيما عندما توجد فجوات في الإنفاذ والوعي لدى حراس بوابات القطاع الخاص.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة رقم 1:

المؤشر 1: تغيير وجهات الشحن المعلنة بعد التخليص الجمركي أو تتبع طرقاً تجارية غير مباشرة أو غير منطقية أو ملتوية تتعارض مع الممارسات التجارية القياسية.

المؤشر 2: إعلانات المستخدم النهائي غامضة أو غير قابلة للتحقق أو تتعارض مع وثائق أخرى (مثل الفواتير أو قوائم التعبئة أو شروط العقد).

المؤشر 3: يقع الكيان المصدر في منطقة قضائية ذات ضوابط تصدير رسمية ولكن إنفاذها ضعيف ووعيها محدود بتمويل الانتشار بين وكلاء الشحن أو موظفي الجمارك، أو حيث يتم قبول الإقرارات الجمركية بشكل روتيني دون التحقق.

المؤشر 4: يملك مديرو الشركات، المساهمون، أو الشركات التابعة المعروفة لديهم علاقات غير مبررة مع رعايا كوريا الشمالية أو الشركات العاملة تحت غطاء تجاري في المنطقة.

التصنيف 2 – إخفاء هوية المالك المستفيد من خلال هياكل مؤسسية متعددة الطبقات

11. تعمل الدولة الخاضعة للعقوبات عادة على إخفاء صلتها بالشركات من خلال هياكل ملكية معقدة ومتعددة الطبقات، بغرض التحايل على عقوبات الأمم المتحدة والوصول غير المباشر إلى النظام المالي الدولي. وتتضمن هذه الهياكل عادة مديرين اسميين وشركات وهمية في ولايات قضائية سرية وكيانات مسجلة بأسماء مواطنين أجانب. ويتمثل الهدف في إخفاء هوية المالك المستفيد الحقيقي أو الطرف المسيطر والذي عادة يكون جهاز أو دولة خاضعة للعقوبات أو شخصاً خاضعاً للعقوبات يعمل سراً، مما يعقد عمليات التدقيق والتحقيق من هوية المالك المستفيد.

12. تستغل هذه المخططات الفوارق في متطلبات شفافية الشركات بين مختلف الولايات القضائية، إضافةً إلى محدودية قدرات البنوك وسجلات الشركات والوسطاء (مثل مزودي الخدمات القانونية أو المؤسسية) على التحقق من الجهة المسيطرة الفعلية. وبمجرد إنشائها، تُستغل هذه الشركات في فتح حسابات مصرفية وتوقيع عقود تجارية واستلام مدفوعات دولية وشراء سلع بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل. كما تُستخدم هذه الأساليب لإعادة تفعيل أنشطة خاضعة للعقوبات تحت هويات جديدة تم كشفها سابقاً، وأحياناً من خلال تغييرات بسيطة في أسماء الشركات أو طبيعة أنشطتها أو الأشخاص المرتبطين بها.

13. إن الترتيب المتعمد لطبقات الملكية يعوق إجراءات العناية الواجبة ويُمكن الجهات الفاعلة للدولة الخاضعة للعقوبات من الظهور بمظهر كيانات تجارية مستقلة في ولايات قضائية محايدة، مما يعقد كشفها من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة مالم تُنفذ إجراءات العناية الواجبة المعززة عبر سلاسل الملكية والروابط الجغرافية.

دراسة حالة (2): استخدام مواطنين أجانب كواجهة لدولة خاضعة للعقوبات

في تحقيق أجرته الأمم المتحدة عام 2023، عيّن مواطنو لدولة خاضعة للعقوبات شبكة من الوسطاء الأجانب، بمن فيهم مواطنون من جنوب شرق آسيا وأفريقيا لتأسيس شركات نيابةً عنهم.

احدى هذه الشركات، المسجلة في دولة خليجية كانت مملوكة قانونياً لمواطن من جنوب آسيا لا يملك أي صلة تجارية بالنشاط. ومع ذلك، كان التحكم الفعلي يمارس عن بعد من قبل عملاء كوريين عبر تطبيقات مراسلة مشفرة وحسابات وسيطة.

وقد قُدمت الشركة على أنها تعمل في تجارة الجملة للإلكترونيات، ونجحت في توقيع عقود مع موردين دوليين للحصول على معدات اتصالات ذات استخدام مزدوج. وجرت معالجة المدفوعات من خلال حسابات باسم شخصية واجهة، بينما كانت التعليمات التشغيلية تصدر فعلياً من الجهات الفاعلية لدولة خاضعة للعقوبات وراء الكواليس.

سمح هذا الأسلوب بتجاوز التدقيق في ملكية المستفيد ومنح المالك المستفيد إمكانية الانكار المعقول، حيث ادعى الجهل أمام السلطات عندما تم استجوابه. توضح هذه الحالة استخدام **دولة خاضعة للعقوبات** للثغرات الجغرافية والتنظيمية والتكنولوجية لإخفاء السيطرة الفعلية، مع الاعتماد على وسطاء موثوقين يقبلون القيام بدور الواجهة القانونية رغم معرفتهم المحدودة بالأعمال أو عدم مشاركتهم فعلياً فيها.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة رقم (2):

المؤشر الأول: إقامة المالك المستفيد أو المدير في الخارج ولا يمتلك الخبرة الواضحة في مجال عمل الشركة أو يتبين أنه يعمل كمدير اسمي لعدة شركات غير مرتبطة.

المؤشر الثاني: صدور التعليمات التشغيلية (مثل إجراءات الدفع أو الشحن) من أشخاص غير مدرجين رسمياً كمساهمين أو مديرين أو مفوضين بالتوقيع.

المؤشر الثالث: إدارة الأنشطة الأساسية للشركة عن طريق تطبيقات مشفرة (مثل سيغنال أو تيليغرام) من غير وجود أي رسائل بريد إلكتروني أو سجلات داعمة.

المؤشر الرابع: عدم مقدرة المالك المستفيد المسجّل على إجابة أسئلة أساسية تتعلق بنشاط الشركة أو عقودها أو الأطراف المتعاملة معها.

التصنيف 3 - إساءة استخدام العمل عن بعد والتوظيف الوهمي

14. طورت الجهات الفاعلة المرتبطة **بدولة خاضعة للعقوبات** مخططاً معقداً لتوليد العملات الأجنبية من خلال توظيف خبراء في تكنولوجيا المعلومات ضمن شركات شرعية حول العالم. حيث يتقمص هؤلاء الافراد، المدربون في مجالات تطوير البرمجيات والأمن السيبراني وتقنيات البلوك تشين والبنى التحتية للشبكات، صفة عاملين مستقلين أو عاملين عن بعد بدوام كامل باستخدام هويات مزيفة أو مستعارة. وبذلك يصبح بإمكانهم الوصول إلى أنظمة حساسة والحصول على رواتب مجزية يتم تحويلها إلى نظام **دولة خاضعة للعقوبات**، مما يقوّض بشكل مباشر نظام العقوبات الدولية ويعرّض الشركات المضيفة لمخاطر اختراقات سيبرانية محتملة.

15.يعمل هؤلاء الموظفين عبر منصات العمل الحر وشبكات العمل عن بعد، وغالباً ما يستخدمون أطرافاً ثالثة لاجتياز عمليات التحقيق من الهوية. وتُحوّل الرواتب من خلال وسطاء أو محافظ رقمية أو قنوات غير رسمية مثل نقل الأموال نقداً عبر حملة نقدية أو شبكات الحوالة. إلى جانب تمويل انتهاكات العقوبات، فان هذا الأسلوب يخلق مخاطر داخلية خطيرة، بما في ذلك الوصول غير المصرح به إلى شفرة المصدر وبيانات اعتماد النظام وبيانات العملاء، مما يسهل تنفيذ المزيد من العمليات السيبرانية من قبل **دولة خاضعة للعقوبات** بمجرد الحصول على هذا النفاذ.

<u>دراسة حالة (3): مزرعة حواسيب محمولة في أريزونا لدعم موظفي تكنولوجيا المعلومات لدولة خاضعة للعقوبات</u>

قامت امرأة أمريكية مقيمة في ولاية أريزونا بتسهيل توظيف عشرات موظفي تكنولوجيا المعلومات التابعين **لدولة خاضعة للعقوبات**، من خلال تشغيل بنية تحتية سرية تضمنت حواسيب محمولة متصلة بالأنترنت ونقاط اتصال عبر الهواتف المحمولة وحسابات على منصات العمل الحر. حيث أصبح منزلها بمثابة مركز مادي لمحاكاة العمل في الولايات المتحدة.

وقام عملاء **دولة خاضعة للعقوبات** بالوصول إلى أجهزة الحواسيب المحمولة عن بعد واستخدامها للتقديم على وظائف في مجال تطوير البرمجيات والاستشارات لدى شركات حول العالم. وقد أخفوا هوياتهم باستخدام عناوين IP مزيفة ووثائق مزورة وأطراف ثالثة تظاهروا بأنهم المتقدمون للوظائف خلال مقابلات الفيديو وإجراءات التحقق من هوية العميل.

تلقّت المرأة جزء من الأرباح وساهمت في غسل الأموال عبر حسابات مصرفية ومحافظ رقمية ووسطاء خارجيين، وتم سحب بعض الأموال نقداً وتسليمها إلى حملة نقدية. وبلغت الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط أكثر من 800,000 دولار أمريكي للعاملين التابعين **للدولة الخاضعة للعقوبات**.

ورغم وجود المؤشرات التحذيرية مثل التناقضات في الوثائق وأنشطة الدخول المشبوهة وتأخير التواصل، إلا أن معظم أصحاب العمل أخفقوا في كشف المخطط، ويرجع ذلك إلى الاعتماد المفرط على أنظمة التوظيف الآلية وضعف إجراءات التحقق اليدوي من المتقدمين ذوي المخاطر العالية.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة رقم (3):

المؤشر الأول: تجنب العاملون المستقلون لعملية التحقق المرئي المباشر أو تفويضه لأطراف ثالثة تنتحل صفة صاحب الحساب.

المؤشر الثاني: الدخول على عدة حسابات غير متصلة لعاملين مستقلين من نفس الجهاز أو عنوان IP أو بصمة المتصفح.

المؤشر الثالث: تحويل الأرباح إلى حسابات مصرفية أو محافظ رقمية غير مسجلة باسم العامل الحر، أو سحب الأموال بطرق لا تتوافق مع نمط الحساب (مثل السحوبات النقدية المتكررة أو التحويلات عبر أطراف ثالثة)

التصنيف 4 – شراء السلع ذات الاستخدام المزدوج عن طريق التهرب التجاري

16. غالباً ما تستغل شركات المشتريات المرتبطة **بدولة خاضعة للعقوبات** سلاسل الامداد العالمية للحصول على سلع ذات استخدام مزدوج وهي مواد يمكن توظيفها مدنياً وعسكرياً بما في ذلك المواد المرتبطة ببرامج أسلحة الدمار الشامل. تعتمد هذه الشبكات على التلاعب بالوثائق التجارية مثل شهادات المستخدم النهائي المضللة أو المزيفة أو الاوصاف المبهمة للمنتجات أو التصريح الخاطئ عن مسارات شحن غير صحيحة بهدف التهرب من ضوابط التصدير. وتُنفّذ عادةً المعاملات عبر شركات واجهة مسجلة في مناطق التجارة الحرة أو في ولايات قضائية ضعيفة الرقابة، وتُدمج ضمن طلبات تجارية كبيرة لتفادي التدقيق الفردي، مما يخفي هوية المستخدمين النهائيين والوجهات الفعلية للشحنات.

17. تستغلّ هذه الشبكات التجارة المشروعة من خلال استهدافها الشركات المصنعة والموزّعين في المناطق الملتزمة حيث تُنشئ حالة من الإنكار المعقول بين المصدّرين والمستلمين النهائيين. وتشمل القطاعات الأكثر عرضة للخطر الشركات المصنعة للمعدات الصناعية وشركات الخدمات اللوجستية ووسطاء الجمارك وشركات التفتيش وهيئات ائتمان الصادرات. وتشمل السلع المطلوبة أدوات الآلات والمعادن النادرة ومعدات المختبرات والسلائف الكيميائية والقطع الإلكترونية، وتندرج العديد منها في قوائم المراقبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 أو اتفاق واسينار.

دراسة الحالة 4: إساءة استخدام معدات المختبرات البلجيكية

اعترضت سلطات مراقبة الصادرات البلجيكية شحنة من مضخات تفريغ مختبرية ومرشحات دقيقة كانت في طريقها إلى الأردن. وتُصنّف هذه السلع التي سُوّقت للاستخدام في مختبرات العلوم الجامعية على أنها ذات استخدام مزدوج نظرًا لاستخداماتها المحتملة في تصنيع أشباه الموصلات وتخصيب اليورانيوم وإنتاج الأسلحة الكيميائية.

وكان المستخدم النهائي المُصرح به هو قسم الهندسة في جامعة إقليمية، ولكن كشف مسؤولو الصادرات عن عدة مخالفات خلال إجراءات العناية الواجبة: كان رقم الاتصال المذكور غير نشط، وتطابق نطاق البريد الإلكتروني للمستلم مع شركة شحن تجارية، وتم ربط عنوان شارع المؤسسة الأكاديمية بمزود معروف للمكاتب الافتراضية.

كما كشفت تحقيقات إضافية أن الجهة الطالبة كانت مرتبطة سابقًا بوكيل شراء خاضع للعقوبات يعمل لصالح **دولة خاضعة للعقوبات** وقد استخدم هذا الوكيل غطاءات قطاعي التعليم والرعاية الصحية للحصول على سلع حساسة بموجب حجج إنسانية أو أكاديمية. واستغلت محاولات الشراء أيضًا الحد الأقصى لإعفاء "الشحنات منخفضة القيمة" في إجراءات الجمارك المحلية، مما سمح للشحنة بالمرور في البداية دون فحص التراخيص.

وعلى الرغم من أن السلطات البلجيكية منعت الشحنة في النهاية، إلا أن هذه القضية تُبرز كيف أن السلع ذات الاستخدام المزدوج منخفضة الحجم وعالية القيمة ما تزال عُرضة للتضليل - حتى عندما تكون صادرة من مناطق ذات ضوابط صارمة وإنفاذ فعال.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 4:

المؤشر 1: بيانات الاتصال بالمستخدم النهائي المذكور (مثل البريد الإلكتروني أو الهاتف أو العنوان الفعلي) غير نشطة أو غير قابلة للتحقق أو تُحال إلى مقدمي خدمات تجارية لا صلة لهم مثل وكلاء الشحن أو مشغلي المكاتب الافتراضية.

المؤشر 2: عدم امكانية التحقق بشكل مستقل من المؤهلات الأكاديمية أو الانتماءات المؤسسية أو الأنشطة البحثية المذكورة في إقرارات الاستخدام النهائي من خلال مصادر عامة أو رسمية.

المؤشر 3: تبرير طلبات المعدات المختبرية أو العلمية ذات الاستخدام المزدوج بحجج تعليمية أو أكاديمية مبهمة وتفتقر إلى وثائق مؤسسية داعمة (مثل أوامر الشراء أو موافقات المنح أو وصف المشاريع البحثية).

المؤشر 4: تمتع الجهة الطالبة أو الوسطاء المرتبطون بها بارتباطات معروفة أو سابقة بكيانات مُصنّفة من قِبل الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 (2006) أو قرارات لاحقة بما في ذلك وكلاء الشراء السابقون أو الشركات الوهمية المرتبطة ببرامج-دولة خاضعة للعقوبات.

التصنيف 5 - التهرب من العقوبات البحرية وممارسات الشحن الخادعة

18 .على الرغم من جهود الرصد الدولية المتضافرة، ما يزال القطاع البحري وسيلة أساسية **لدولة خاضعة للعقوبات** للتهرب من عقوبات الأمم المتحدة. ويشمل التصنيف مجموعةً من الممارسات الخادعة بما في ذلك تعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال لنظام تحديد الهوية التلقائي (AIS)، وإجراء عمليات نقل غير مشروعة من سفينة إلى أخرى، وتغيير الأعلام بموجب سجلات متساهلة، وإخفاء الملكية من خلال شركات وهمية. وتُمكّن هذه الأساليب الكيانات الخاضعة للعقوبات من نقل سلع مثل البترول والفحم والأسلحة مع تقليل مخاطر الكشف أو المنع في الوقت المناسب.

19 .تتسم أساليب التهرب البحري بالتنسيق الدقيق والتوجيه المتعمد عبر الحدود الوطنية. وتعمل السفن التي تُغير أعلامها بشكل دوري في بحر الصين الشرقي وخليج تونكين والبحر الأصفر - وهي مناطق تكون فيها المراقبة محدودة وإنفاذ الاختصاص القضائي مجزأً. كما تزيد وثائق الشحن المضللة وسندات الشحن المزورة والسفن المملوكة للوسطاء من حجب صلة **دولة خاضعة للعقوبات** بسلسلة المعاملات. وتُشكل هذه الأساليب مخاطر جسيمة على سجلات الأعلام وشركات التأمين البحري والمؤسسات المالية وسلطات الموانئ ومسؤولي الجمارك ومقدمي خدمات تتبع السفن.

دراسة الحالة 5: نشاط أسطول شركة إدارة المحيطات البحرية المحدودة(OMM) (2022-2024)

واصلت العديد من السفن التابعة لشركة إدارة المحيطات البحرية المحدودة (OMM) بين عامي 2022 و2024 ممارسة أنشطة بحرية محظورة على الرغم من تصنيفها بموجب عقوبات الأمم المتحدة. ونفذت العديد من السفن المرتبطة بشركة إدارة المحيطات البحرية المحدودة (OMM) عمليات نقل بترول من سفينة إلى أخرى في المياه الدولية بالتحديد في بحر الصين الشرقي والممرات البحرية المجاورة عالية الخطورة، حيث تم تعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بنظام تحديد الهوية التلقائي (AIS) لفترات طويلة. وشملت غالبًا عمليات النقل هذه سفن ترفع أعلام ملاءمة مسجلة في مناطق ذات إنفاذ محدود للامتثال البحري.

وبعد إجراء عمليات نقل من سفينة إلى أخرى، ظهرت السفن مرارًا وتكرارًا على نظام تحديد الهوية التلقائي (AIS) بأسماء مختلفة أو أرقام المنظمة البحرية الدولية معدلة أو تغييرات في دولة العلم. وأخفت هذه

التغييرات في الهوية أصل ملكيتها، كما أحبطت جهود العناية الواجبة التي تبذلها شركات التأمين البحري وسلطات الموانئ والمؤسسات المالية. وتوصلت التحقيقات إلى أن العديد من السفن تعود إلى شركات وهمية مقرها هونغ كونغ وجزر فيرجن البريطانية يديرها مديرون اسميون وهياكل ملكية انتفاعية مبهمة.

وكانت تُمرَّر مدفوعات التزويد بالوقود وأقساط التأمين غالبًا عبر جهات خارجية لا علاقة لها بالمالكين المسجلين، مما زاد من تعقيد عملية الكشف. وقد فُصلت سلاسل المدفوعات هذه عمدًا عن مشغلي السفن الفعليين، مما سمح للسفن المصنفة بمواصلة الحصول على الوقود والتأمين وخدمات الموانئ في جميع أنحاء المنطقة.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة رقم 10:

المؤشر 1: تعطيل نظام تحدد الهوية التلقائي (AIS) لفترات طويلة بالقرب من مناطق النقل من سفينة إلى أخرى المعروفة، ثم إعادة تنشيطه في ظل تغيير هوية السفينة (مثل تغيير الاسم أو رقم المنظمة البحرية الدولية أو دولة العلم).

المؤشر 2: حدوث عمليات نقل البترول أو البضائع المقيدة الأخرى من سفينة إلى أخرى في المياه الدولية دون مبرر تجاري واضح أو جدولة عامة أو تحديد هوية المستخدم النهائي.

المؤشر 3: ارتباط ملكية السفينة أو التحكم بها من خلال شركات وهمية تأسست حديثًا في مناطق تفتقر إلى الشفافية الفعالة للملكية الانتفاعية.

المؤشر 4: تسديد مدفوعات الخدمات البحرية (مثل أقساط التأمين أو التزويد بالوقود أو رسوم الموانئ) من قِبل جهات خارجية دون وجود صلة يمكن التحقق منها بالمالك أو المشغل المسجل.

المؤشر 5: تصنيف السفينة أو مشغلها أو الكيانات المرتبطة بها من قِبل الأمم المتحدة، ووجود تاريخ موثق في التهرب من العقوبات أو الجرائم البحرية ذات الصلة.

التصنيف 6 - استغلال مناطق التجارة الحرة ومراكز إعادة الشحن

23. دأبت شبكات تمويل الانتشار المرتبطة **بـدولة خاضعة للعقوبات** على استغلال مناطق التجارة الحرة والمستودعات الجمركية ومراكز إعادة الشحن لإخفاء حركة السلع الحساسة وتجنب كشفها من قبل السلطات الجمركية والمالية. وغالبًا ما تتسم هذه البيئات بأنظمة تفتيش متساهلة وهياكل ملكية غير شفافة ورقابة مجزأة وتخفي التوجيه الخاطئ للسلع ذات الاستخدام المزدوج أو إعادة تعبئتها أو الإقرار بمعلومات مغلوطة عنها.

24.غالبًا ما تُصمَّم أنماط النقل لتبدو معقولة تجاريًا مع إخفاء أي صلة بالجهات الخاضعة للعقوبات عمدًا. تؤدي الشركات الواجهة العاملة في الدول التي لا تطبق ضوابط التصدير بشكل صارم دورًا رئيسيًا، وكذلك الحال بالنسبة لمقدمي الخدمات اللوجستية المتواطئين والوسطاء في المراكز المالية المجاورة. ومن الشائع استخدام شهادات المستخدم النهائي المزورة والوثائق المصنفة بشكل خاطئ، حيث تُفكَّك بعض السلع ويعاد ترميزها باستخدام رموز النظام المنسق العامة، وتُشحن مُجزأة قبل التجميع النهائي في **دولة خاضعة للعقوبات.**

25. يُعدّ هذا التصنيف ذا أهمية خاصة لهيئات الجمارك وشركات الشحن ووكلاء الشحن ومشغلي المستودعات والمؤسسات المالية العاملة في مجال تمويل التجارة أو خدمات التحويلات المالية. كما يُؤكد على ضرورة تنسيق الاستخبارات عبر الحدود، وتشديد الرقابة على الصادرات من قِبل السلطات الوطنية.

دراسة حالة 6: تهريب المعدات الصناعية عبر المنطقة الحرة في الإمارات العربية المتحدة

بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، قامت شبكة مشتريات مرتبطة **بدولة خاضعة للعقوبات** بتوريد أجزاء صناعية محظورة، بما في ذلك محولات ضغط ومضخات تفريغ ومكثفات طاقة من موردين أوروبيين. تم تمرير الشحنات عبر المنطقة الحرة بجبل علي في الإمارات العربية المتحدة، حيث أُعيد تغليف البضائع لإعادة تصديرها إلى شرق آسيا. وعلى الرغم من أن الشحنات في البداية كانت مصرحة على أنها موجهة إلى عملاء في الخليج، إلا أن المحققين اكتشفوا لاحقًا أن الاستخدام النهائي كان مزورًا.

اعتمدت العملية على عدة شركات وهمية مسجلة في هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة، تنتحل صفة تجار جملة لمعدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والإلكترونيات. استغلت هذه الشركات خدمات التخزين الجمركي وإعادة التصدير داخل منطقة التجارة الحرة، مما سمح للبضائع بتجاوز عمليات التفتيش الجمركية الاعتيادية. وُزّعت المبالغ على عدة شركات تجارية غير مرتبطة ببعضها، وعولجت عبر وكلاء تحويلات خارجية، مما أدى إلى إنشاء عمليات مالية متعددة وغير مترابطة، مما أخفى أي صلة مباشرة بدولة خاضعة للعقوباتsanctioned country .
بمجرد وصولها إلى شرق آسيا، وتحديدًا إلى شنتشن ودالیان، صُنفت هذه المنتجات على أنها إلكترونيات أو قطع غيار للأغراض العامة. أغفلت بيانات الشحن وجهات التسليم النهائية أو أشارت إلى مستوردين صينيين وهميين. تلقى المصدرون الأوروبيون بيانات المستخدم النهائي التي ثبت لاحقًا أنها مزورة، مع ربط معلومات الاتصال بشركات غير نشطة أو غير موجودة.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 6:

المؤشر 1: تضمّن النشاط التجاري مناطق التجارة الحرة أو المستودعات الجمركية المعروفة بخدمات إعادة التصدير والرقابة الجمركية المحدودة.

المؤشر 2: دفع **المبالغ من جهات خارجية غير مرتبطة تجاريًا بالشحنة، بما في ذلك استخدام وكلاء تحويل أموال أو شركات تجارية غير ذات صلة.**

المؤشر 3: حذف تفاصيل الوجهة النهائية من وثائق الشحن وإدارج مستوردين وهميين أو لا يمكن تتبعهم.

المؤشر 4 : إحتواء إقرارات المستخدم النهائي المقدمة للموردين على تفاصيل شركة لا يمكن التحقق منها، أو معلومات اتصال غير نشطة أو عناوين وهمية.

المؤشر5: إعادة تعبئة البضائع أو إعادة تصنيفها أثناء النقل في مراكز الخدمات اللوجستية أو مناطق التجارة الحرة، خاصةً عندما تُخفي إعادة وضع العلامات رموز النظام المنسق أو المواصفات الفنية أو الشركات المصنعة الأصلية.

<u>دراسة الحالة 7: نقل الصمامات ذات الاستخدام المزدوج عبر جنوب شرق آسيا</u>

في أواخر عام 2023، اعترضت السلطات شحنة من الصمامات والأختام المبردة – وهي أجزاء يمكن استخدامها في صناعة الصواريخ- كانت في طريقها إلى كيان مرتبط ب**دولة خاضعة للعقوبات**. تم شراء السلع بشكل قانوني في اليابان من قبل شركة تجارية تظاهرت بأنها مورد لقطع غيار السيارات. ثم عبرت الشحنة عبر شنغهاي واحتجزت لفترة وجيزة في مستودع جمركي في ميناء كلانج بماليزيا قبل إعادة تصديرها إلى كيان في داندونغ تم تحديده سابقا في عمليات الشراء في **دولة خاضعة للعقوبات**.

مرت الشحنة عبر ثلاثة وكلاء شحن على الأقل. وفي كل مرحلة، تم تغيير سندات الشحن – إذ توصف المحتويات بأنها "قطع غيار السيارات" أو "معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء". وفي ميناء كلانج، لاحظت سلطات الجمارك أن الشحنة قد تم تقسيمها ودمجها مع سلع غير مرتبطة بها لإخفاء طبيعتها.

وكانت التدفقات المالية غامضة بنفس القدر حيث قامت شركة تحويلات مقرها تايلاند بتوجيه المبالغ إلى كيان وهمي سنغافوري ليس له بصمة تجارية. وعلى الرغم من أن أحد وكلاء الشحن أشار إلى وجود تناقضات في وثائق الشحنة، إلا أن الأمر لم يتم تصعيده إلى المنظمين، مما يعكس ثغرة في إنفاذ القانون في الرقابة على التمويل البحري والتجاري.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 7:

المؤشر 1: نقل الشحنة من خلال عدة وكلاء شحن، بالإضافة إلى أن هناك تغيير لأوصاف البضائع في كل مرحلة (على سبيل المثال، التغيير من "الصمامات المبردة" إلى "قطع غيار السيارات" أو "معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء").

المؤشر 2: توزيع السلع أو تحميلها مع سلع غير مرتبطة بها في مستودعات جمركية أو مراكز إعادة شحن، مما أخفى المحتويات الأصلية أو الكمية.

المؤشر 3: تحويل المبالغ عبر شركات وهمية أو خدمات تحويل أموال مقرها دول ذات رقابة ضعيفة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغالبًا ما تفتقر إلى صلة واضحة بالمشتري أو المرسل إليه.

المؤشر 4: ملاحظة موظفو الخدمات اللوجستية أو الامتثال علامات التنبيه الداخلية (مثل التناقضات في الوثائق أو الأنماط غير الطبيعية لمسار النقل) ولكن لا يتم إبلاغ السلطات المختصة بها.

المؤشر 5: شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج، القادمة من دول موثوقة، عبر طرق تجارية ملتوية أو غير مبررة تجاريًا، وخاصةً عبر نقاط عبور معروفة مرتبطة بدولة خاضعة للعقوبات.

التصنيف 7 – التسهيلات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات المهنية

26. غالبًا ما تعتمد الشبكات المرتبطة **بدولة خاضعة للعقوبات** على مقدمي الخدمات المهنية الأجانب لإخفاء التهرب من العقوبات، إما من خلال التسهيلات المتعمدة أو الإهمال في إجراءات العناية الواجبة. قد يُستغل المحامون والمحاسبون ووكلاء تأسيس الشركات والمستشارون الفنيون من أجل الوصول إلى الهياكل القانونية والأنظمة المالية أو المعرفة المتخصصة التي لا يمكن للكيانات أو العملاء المرتبطين **بدولة خاضعة للعقوبات** الوصول إليها لولا ذلك.
27. قد يؤدي هؤلاء الموظفون دورًا في تأسيس شركات وهمية، أو فتح حسابات مصرفية أو حسابات لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASP) أو صياغة الوثائق الفنية أو تقديم الاستشارات بشأن الملاحة التنظيمية أو تيسير حركة الأموال والسلع عبر الحدود. وبينما يُوظَّف بعض مقدمي الخدمات بشكل مباشر أو يتقاضون أجورًا لقاء دورهم، يُضلل آخرون من خلال وثائق مزورة أو إخفاء الصلة **بدولة خاضعة للعقوبات**.
28. إنّ هذا التصنيف ذو أهمية كبيرة للمحامين والموثقين ومقدمي الخدمات للشركات والمحاسبين والمستشارين الفنيين (وخاصة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والمؤسسات المالية أو مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الذين يخدمون العملاء من الشركات.

دراسة الحالة 8: مقدمو الخدمات للشركات الماليزية والشركات الواجهة لدولة خاضعة للعقوبات

بين عامي 2017 و2019، كشفت تحقيقات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أن شركات خدمات السكرتارية في ماليزيا لعبت دوراً مركزياً في تأسيس وإدارة شركات واجهة مرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن بين هذه الشركات كيانات مثل *International Golden Services* و *International Global Systems*، التي كانت تعمل كغطاء لشركة *Glocom*، وهي شركة تصدير أسلحة تسيطر عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويديرها مكتب الاستطلاع العام (RGB).
في حين أن بعض مقدمي الخدمات ربما لم يكونوا على دراية كاملة بالصلة مع **دولة خاضعة للعقوبات** ، فقد وجد الفريق أن عدة مؤشرات خطيرة تم تجاهلها، بما في ذلك التناقضات في معلومات المديرين، واستخدام مواطنين من **دولة خاضعة للعقوبات** كمالكين مستفيدين، وأنشطة تجارية لا صلة لها بالأغراض المعلنة للشركات. وفي إحدى الحالات، حددت الوثائق المتعلقة بفتح الحساب المودعة لدى أحد البنوك الماليزية بوضوح أن صاحب الحساب هو مواطن **دولة خاضعة للعقوبات** ، وأن الأموال مصدرها **دولة خاضعة للعقوبات**.
على الرغم من هذه العلامات التحذيرية، تمكنت الشركات من فتح العديد من الحسابات الشخصية والتجارية، مما سهل حركة الأموال المرتبطة بشراء الأسلحة. أدى فشل وكلاء تأسيس الشركات والوسطاء المصرفيين في تصعيد المخاطر الواضحة المتعلقة بالعقوبات أو إجراء تدقيق معزز إلى إساءة استخدام النظام البيئي المؤسسي والمالي في ماليزيا لتهرب العقوبات المفروضة على **دولة خاضعة للعقوبات.**

المؤشرات التحذيرية في دراسة الحالة 8:

المؤشر 1: تأسيس شركات أو إدارتها بمشاركة مواطنين من **دولة خاضعة للعقوبات** بصفة مالكين مستفيدين أو مديرين أو مفوضين بالتوقيع، لا سيما عندما تكون الجنسية مذكورة في وثائق التسجيل أو فتح الحسابات.

المؤشر 2: استخدام نفس المدير المرشح أو وكيل التأسيس أو عنوان الشركة في عدة شركات ذات أغراض تجارية غامضة أو غير قابلة للتحقق.

المؤشر 3: قبول وثائق التسجيل التي تشير إلى أفراد أو مؤسسات أو مصادر تمويل مرتبطة بـ**دولة خاضعة للعقوبات** دون إحالتها إلى الجهات المختصة أو التحقق منها أو تقييمها على أساس المخاطر.

المؤشر 4: تضمن استمارات تسجيل الشركات أو إقراراتها أنشطة تجارية غير معقولة أو متناقضة (مثل الإشارة إلى أنشطة متصلة بالأسلحة تحت ستار خدمات تكنولوجيا المعلومات أو الاستشارات).

المؤشر 5: يواصل مقدمو الخدمات أو الوسطاء التابعون للشركة إجراءات التأسيس أو إنشاء الحسابات على الرغم من وجود تناقضات واضحة في بيانات "اعرف عميلك" أو مؤشرات خطيرة تتعلق بالولايات القضائية الخاضعة للعقوبات.

المؤشر 6: تكرار تسجيل الشركات أو فتح حسابات من قبل كيانات ارتبطت لاحقاً بشبكات خاضعة للعقوبات، دون وجود أدلة على إجراء مراجعة أو إبلاغ بأثر رجعي.

التصنيف 8 - إساءة استخدام المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية للحصول على مواد ذات استخدام مزدوج

29.استغلت **دولة خاضعة للعقوبات** مرارًا وتكرارًا المنظمات الخيرية والكيانات غير الربحية لشراء سلع وتكنولوجيات حساسة ذات استخدام مزدوج تحت ستار المساعدات الإنسانية أو التعاون العلمي. وعادة ما تنطوي هذه العمليات على استخدام جمعيات خيرية أو كيانات بحثية واجهة لطلب سلع ذات استخدامات مدنية معقولة، مثل الطائرات بدون طيار المستخدمة في الزراعة، ومعدات المختبرات، أو أنظمة معالجة المياه، والتي لها أيضًا تطبيقات موثقة توثيقاً جيدًا في مجال الانتشار. وفي بعض الحالات، تم دمج هذه السلع مباشرة في برامج أسلحة خاضعة للعقوبات.

30.يتيح هذا النهج للجهات الفاعلة المرتبطة **بدولة خاضعة للعقوبات** التحايل على الرقابة التجارية من خلال التذرع بحسن النية أو الاستناد إلى استثناءات إنسانية، لا سيما في الولايات القضائية التي تمنح تسهيلات في التخليص الجمركي لشحنات المنظمات غير الربحية. ووفقاً لتقارير مجموعة العمل المالي والأمم المتحدة، تظهر هذه الثغرات بشكل خاص في الولايات القضائية التي تراقب بشكل محدود شحنات المساعدات العابرة للحدود أو اتفاقات التعاون العلمي. يمكن أن يؤدي الترويج الخيري للعلامة التجارية أيضًا إلى ثني مقدمي الخدمات اللوجستية والمؤسسات المالية عن إجراء التحريات اللازمة، حيث قد يترددون في إخضاع الأنشطة التي تبدو خيرية لفحص دقيق.

31.هذا التصنيف له صلة بوكلاء الشحن وموظفي الجمارك ومصدري السلع ذات الاستخدام المزدوج والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات للمنظمات الإنسانية أو الأكاديمية. كما تم الاستشهاد بها في توجيهات مجموعة العمل المالي (بما في ذلك التوصية 8) باعتبارها ناقلًا متزايدًا للاستغلال فيما يتعلق بالولايات القضائية الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة، ولها آثار محددة على المهنيين القانونيين والمحاسبيين المشاركين في تشكيل المنظمات غير الربحية والتبرعات عبر الحدود.

دراسة الحالة 9: المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالي الزراعة والصحة المستخدمة في المشتريات ذات الاستخدام المزدوج

بين عامي 2016 و2022، وثّقت عدة تقارير صادرة عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة إساءة استخدام متكررة للجمعيات الخيرية الأجنبية من قبل جهات مرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقدمت هذه المنظمات غير الربحية، التي تعمل غالبًا عبر جنوب شرق آسيا أو الصين أو أفريقيا، طلبات استيراد مواد مصنفة على أنها" مساعدات زراعية" أو "مساعدات طبية". وشملت هذه المواد طائرات بدون طيار مزودة بكاميرات متعددة الأطياف لمراقبة المحاصيل، وأجهزة طرد مركزي مخصصة للمختبرات لتحليل التربة أو الدم، وأجهزة إشعاع غاما لمكافحة الآفات أو التعقيم، وأنظمة تنقية المياه مزودة بمرشحات النويدات المشعة. على الرغم من أن العديد من هذه السلع كانت مخصصة ظاهريًا للاستخدام الإنساني، إلا أنها ظهرت في قوائم الرقابة على الصادرات الدولية بسبب طبيعتها المزدوجة الاستخدام. في إحدى الحالات، اشترت مؤسسة خيرية مقرها في جنوب شرق آسيا طائرات بدون طيار زراعية ذات قدرة حمولة وقدرات تصوير تتطابق مع المواصفات العسكرية المحظورة. تم الإعلان عن المستخدم النهائي بشكل خاطئ، وحذفت الوثائق الداعمة الميزات التقنية الحساسة لتجنب تجاوز عتبات ترخيص التصدير. ربطت التحقيقات اللاحقة المستخدم النهائي بهيئة أبحاث زراعية تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخضع لعقوبات وطنية.
كما أشارت تقارير تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1718 ونتائج الفريق ذات الصلة إلى أن هذه الشحنات غالبا ما كانت تمر دون وثائق كافية بسبب الاستثناءات المطبقة على الشحنات الخيرية أو الأكاديمية. تم توجيه الشحنة عبر بلد ثالث وتم الدفع بعملة موثوقة عن طريق وسيط مقره في هونغ كونغ، وعندما تم الطعن في ذلك، قدمت المؤسسة الخيرية شهادة استخدام نهائي مزورة وخطاب توصية من شريك أكاديمي متعاطف لإخفاء صلاتها بالوزارات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 9:

المؤشر 1: تشتري منظمة خيرية طائرات بدون طيار، أو معدات مختبرية، أو أجهزة إشعاعية بما يتعارض مع مهمتها الإنسانية المعلنة أو نطاق عملياتها.

المؤشر 2: تُغفل وثائق الشحن أو الجمارك أو تُقلل من أهمية المواصفات الفنية التي تتطلب تصريح تصدير.

المؤشر 3: تُشير إعلانات الاستخدام النهائي إلى جهات غير قابلة للتحقق، أو تُظهر علامات تلفيق، أو تُخفي روابط مع وزارات حكومية أو هيئات بحثية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المؤشر 4: تُصدر المدفوعات من قِبل أطراف ثالثة في ولايات قضائية غير ذات صلة، دون وجود أي صلة موثقة بالمؤسسة الخيرية أو المشروع المعلن.

دراسة الحالة 10: إساءة استخدام أطر التعاون العلمي في مجال الواردات الحساسة

في إرشادات قائمة المراقبة للفترة 2019-2023، سلطت لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن الدولي 1718 الضوء على إساءة استخدام مبادرات التبادل العلمي والتعاون الثقافي لإخفاء عمليات الشراء المرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وغالبًا ما تورطت في هذه المخططات جامعات أو معاهد طبية تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسجلة كمنظمات غير ربحية تعليمية في الخارج.

في أحد الأمثلة، أبرمت منظمة غير حكومية أوروبية معنية بالبحوث شراكة أكاديمية ثنائية مع معهد للعلوم الطبية في كوريا الشمالية. وعلى مدى ثلاث سنوات، استُخدم هذا الترتيب لاستيراد برامج تشخيصية متطورة للتصوير يمكن استخدامها في قياس المسافات عن بعد للصواريخ، وأجهزة مختبرية دقيقة للسوائل الدقيقة للاختبار الميداني مصنفة على أنها مزدوجة الاستخدام بموجب ضوابط الاتحاد الأوروبي، ومجاهر فائقة الدقة خاضعة لقيود اتفاق واسينار (Wassenaar Arrangement). وأُعلن أن هذه المواد هي مدخلات لأبحاث طبية مشتركة وتشخيصات في مجال الصحة العامة.

مع ذلك، كان الطرف المقابل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مرتبطًا بمجمع بحثي يُشتبه في تطويره أسلحة دمار شامل. ولم تكن للمنظمة غير الحكومية أي منشورات علمية، وكانت حوكمتها غامضة، ولا توجد مصادر تمويل واضحة - وهي كلها مفارقات واضحة لم يفحصها الوسطاء. وكانت وثائق شركة الشحن التي تولت الشحنات محدودة، ولم تكن لديها رؤية واضحة للمستخدم النهائي الحقيقي. توضح هذه الحالة كيف يمكن استخدام التعاون الأكاديمي كغطاء لنقل تقنيات حساسة إلى برامج خاضعة للعقوبات.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 10:

المؤشر 1: تشارك منظمة غير ربحية أو بحثية في شراكات أكاديمية تتعلق بتكنولوجيا خاضعة للرقابة دون نشاط بحثي يمكن التحقق منه أو إشراف مؤسسي.

المؤشر 2: شريك كوري شمالي معلن له صلة بكيانات خاضعة للعقوبات أو مراكز أبحاث عسكرية أو جهات معروفة بالانتشار.

المؤشر 3: بضائع مزدوجة الاستخدام أو خاضعة لرقابة واسينار (Wassenaar-controlled goods) يتم الإعلان عنها بشكل خاطئ على أنها مخصصة لأغراض مدنية أو إنسانية.

المؤشر 4: المنظمة تفتقر إلى الشفافية في الحوكمة أو النتائج العلمية أو الوثائق الكاملة للشحنات بما يتوافق مع الأبحاث المشروعة.

التصنيف 9 - التلاعب في الفواتير التجارية والتلاعب المالي

32. لا يزال التلاعب في الفواتير التجارية والتلاعب المالي من الأساليب الأساسية التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنقل القيمة عبر الحدود في انتهاك للجزاءات المالية الموجهة. وتشمل هذه المخططات تزوير الفواتير، وتقديم عقود مبالغ فيها أو أقل من قيمتها الحقيقية، والشحنات الوهمية، وتصنيف البضائع بشكل خاطئ، مما يسمح للأطراف الخاضعة للجزاءات بتبرير المدفوعات غير المشروعة أو إخفاء المنشأ الحقيقي أو الكمية أو القيمة الحقيقية للسلع المتداولة.
33. في حين أن قنوات التجارة الرسمية إلى كوريا الديمقراطية الشعبية تتعرض لقيود متزايدة، تستمر العديد من المعاملات تحت ستار التجارة بالمقايضة أو التبادل الإنساني أو الشحنات التجارية بقيم مضخمة أو مخفضة بشكل مصطنع. ووفقاً لتقارير متعددة صادرة عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، فإن هذه الممارسات تمكّن كوريا الديمقراطية الشعبية من الحصول على سلع محظورة، وغسل عائدات الصادرات الخاضعة للجزاءات، والحفاظ على احتياطيات من العملات الأجنبية تدعم أنشطتها لتمويل الانتشار. كما أن هذه التلاعبات تسهل التسوية من خلال حسابات مقاصة في بلدان ثالثة وتمكّن الكيانات الخاضعة للجزاءات من تجميع عائدات العملات الأجنبية التي يتم تحويلها لاحقًا إلى برامج الانتشار.
34. هذا التصنيف وثيق الصلة بالمؤسسات المالية التي تتعامل مع أدوات تمويل التجارة، والسلطات الجمركية، ووكلاء الشحن، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذين يتعاملون في التجارة المضمونة والمؤسسات والمهن غير المالية المعينة التي تعمل في مجال مراجعة الفواتير أو خدمات تأسيس الاعمال.

دراسة الحالة رقم 11: مخطط مقايضة الأسمدة بالفحم في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عبر وسطاء صينيين

بين عامي 2019 و2021، وثّقت تقارير متعددة صادرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة اتفاق مقايضة تم بموجبه تبادل شحنات من الأسمدة من الصين مقابل فحم مصدره جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. على الورق، بدت هذه الصفقات مشروعة، لكن سجلات الجمارك وبيانات التتبع البحري كشفت عن تناقضات كبيرة في الكميات المعلنة وقوائم الشحن وهياكل الدفع. وكانت شحنات الأسمدة تُفوتر بشكل روتيني بقيم مبالغ فيها للغاية، وصلت في بعض الحالات إلى 950 دولارًا أمريكيًا للطن المتري مقارنة بالسعر السائد في السوق الذي يتراوح بين 350 و450 دولارًا أمريكيًا. وعلى العكس من ذلك، سُجلت شحنات الفحم المقابلة من كوريا الديمقراطية بأسعار منخفضة بشكل غير معقول أو بدون أي وثائق مالية مقابلة، مما يشير إلى مقايضة خارج الدفاتر بدلاً من التجارة التقليدية.

اعتمد المخطط على شركات تجارية تابعة لأطراف ثالثة في هونغ كونغ وداليان أصدرت عقودًا متبادلة لإخفاء هويات نظيراتها الكورية الشمالية. وتم التسوية من خلال شبكة معقدة من الشركات الوهمية ووسطاء صرف العملات العاملين في ماكاو وجنوب شرق آسيا. والجدير بالذكر أن إحدى الشركات التجارية المتورطة كانت قد ارتبطت في السابق بعمليات نقل أسلحة خاضعة للعقوبات، مما يشير إلى استمرار شبكاتها غير المشروعة وقدرتها على التكيف.

وقد سمحت هذه الآلية الخاطئة في إصدار الفواتير بمواصلة صادرات فحم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2371 (2017) دون أن يكتشفها أحد، حيث استُخدمت الأسمدة كقيمة مقابلة اسمية. ولم يقتصر تأثير المقايضة على إخفاء التدفقات المالية الكامنة عن الرقابة المصرفية والشحن، بل أثار أيضا مخاوف بشأن الانتشار، حيث تعتبر بعض مكونات الأسمدة، مثل نترات الأمونيوم، مواد ذات استخدام مزدوج ويمكن استخدامها في برامج الأسلحة.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 11:

المؤشر 1: فواتير أو وثائق شحن للأسمدة أو الفحم تظهر أسعاراً أو كميات تختلف بشكل كبير عن المعايير المرجعية للسوق دون مبرر معقول.

المؤشر 2: التجارة التي تشمل سلعاً محظورة منشؤها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مقنعة في شكل مساعدات إنسانية أو مهيكلة في شكل مقايضة لتجنب الرقابة المالية.

المؤشر 3: التسوية التي تتم عبر شركات واجهة متعددة أو كيانات وهمية أو وكلاء تحويل أموال غير رسميين في ولايات قضائية ذات رقابة محدودة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المؤشر 4: معاملات المقايضة التي تشمل سلعاً ذات استخدام مزدوج دون إقرارات قابلة للتحقق بشأن الاستخدام النهائي أو تراخيص تصدير مناسبة.

التصنيف 10 - المؤسسات الإجرامية الخاضعة لسيطرة الدولة

41 .لطالما أدارت **دولة خاضعة للعقوبات** مؤسسات إجرامية خاضعة لسيطرة مؤسسات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أدى إلى توليد عملة صعبة لتمويل برامج الأسلحة الخاضعة للعقوبات. وتشمل هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات، وتزوير السلع الاستهلاكية والعملات، والتجارة غير المشروعة في سلع مثل التبغ ومنتجات الحياة البرية. وخلافًا للجريمة المنظمة الاعتيادية، تحظى هذه العمليات بدعم صريح من الدولة، وغالبًا ما تديرها أجهزة الاستخبارات أو شركات تجارية مرتبطة بالجيش تعمل بتوجيه حكومي.

42. في ظل غياب قنوات مالية رسمية، تُشكل هذه المشاريع غير المشروعة مصدرًا بديلًا مستدامًا لصرف العملات الأجنبية. وغالبًا ما تُضخ العائدات عبر شبكات تحويلات مالية غير رسمية، أو قنوات دبلوماسية، أو شركات وهمية مدمجة إقليميًا. وتُستخدم هذه الأموال في نهاية المطاف لدعم أنشطة الشراء، أو العمليات السيبرانية، أو تطوير الأسلحة. وتتقاطع مثل هذه العمليات في كثير من الأحيان مع الجهات الفاعلة في القطاع الرسمي، بما في ذلك مقدمي الخدمات اللوجستية، والشركات والمهن غير المالية المعينة، ومشغلي تحويل الأموال غير الرسميين، الذين قد لا يدركون أنهم يسهلون غسل الأموال وإعادة استثمار العائدات الإجرامية.

43. يُشكل هذا التصنيف خطرًا كبيرًا فيما يتعلق بتمويل انتشار الأسلحة، إذ يعمل بشكل شبه كامل خارج أطر الرقابة الرسمية. وغالبًا ما تتضمن هذه الأنشطة سلعًا عالية المخاطر أو مزدوجة الاستخدام، وتجري في ولايات قضائية ذات قدرات إنفاذ ضعيفة، وتعتمد على استراتيجيات خداع متعددة الطبقات لإخفاء هوية المالك المستفيد.

دراسة الحالة 12: عملية تهريب هيروين بونغ سو

تُعدّ حادثة بونغ سو عام 2003 قبالة سواحل أستراليا مثالاً بارزًا على استخدام **دولة خاضعة للعقوبات** موارد الدولة في أنشطة الجريمة المنظمة، حيث قامت سفينة شحن ترفع علم **دولة خاضعة للعقوبات** بنقل ١٢٥ كيلوغرامًا من الهيروين عالي الجودة سرًا بقيمة تزيد عن 160 مليون دولار أسترالي عبر ميناء سري في فيكتوريا. واعترضت السلطات الأسترالية عملية تفريغ السفينة وألقت القبض على عدد من المشاركين، بمن فيهم كبار أعضاء طاقم السفينة.

أكدت التحقيقات اللاحقة أن سفينة بونغ سو كانت تُشغّلها شركة تجارية مملوكة لدولة **خاضعة للعقوبات**، وكانت تحمل وثائق دبلوماسية رسمية. وأظهر استخدام سفينة مملوكة للحكومة في تهريب المخدرات رغبة النظام في طمس الخط الفاصل بين العمليات الحكومية والأعمال الإجرامية. ورغم أن هذا الحدث وقع منذ أكثر من عقدين من الزمن، فإنه يظل نقطة مرجعية في تحليلات الأمم المتحدة ومراكز الفكر بسبب توضيحه لبنية تمويل الجريمة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

كشفت الحالة أيضًا كيف تمتلك مؤسسات **دولة خاضعة للعقوبات** القدرة اللوجستية والإرادة السياسية اللازمة لممارسة الاتجار عبر الحدود الوطنية، مستغلةً غطاءً سياديًا لحماية العملاء واستعادة الأصول. وتظل هذه السمات- مثل تدخل الدولة، واستخدام الصفة الرسمية، والسلع عالية الخطورة-من السمات البارزة لتقييمات مخاطر تمويل الأسلحة الحالية.

المؤشرات التحذيرية لدراسة الحالة 12:

المؤشر 1: نشر السفن التابعة للدولة أو المسجلة دبلوماسيًا في معاملات تجارية تفتقر إلى غرض اقتصادي واضح أو مبرر سوقي.

المؤشر 2: البضائع المعلن عنها غير متوافقة مع بناء السفينة أو مسارها أو تسجيل علمها، خاصة بالنسبة للرحلات المنطلقة من موانئ **دولة خاضعة للعقوبات**.

المؤشر 3: أدلة على وجود نشاط إجرامي يتعلق بالسفن التي تديرها كيانات ذات علاقات سيادية أو دبلوماسية أو تابعة للدولة.

المؤشر 4: الاستعانة بالحصانة الدبلوماسية أو الضغط السياسي في أعقاب عمليات الحظر التي تنطوي على جرائم خطيرة عابرة للحدود الوطنية.

السلوكيات الناشئة المدعومة بالذكاء الاصطناعي ومؤشرات التنبيه المرتبطة بها

44. يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في آليات التهرب من العقوبات وتمويل انتشار الأسلحة. وبالنسبة **لدولة خاضعة للعقوبات** وغيرها من الجهات الفاعلة عالية الخطورة، تُعزز أدوات الذكاء الاصطناعي الآن أساليبها المألوفة: انتحال الهوية، وتزوير الوثائق، والسرقات الإلكترونية، من خلال زيادة واقعيتها ونطاقها وسرعتها.

45. تم تصميم هذه المؤشرات لكشف السلوكيات المتداخلة المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتي يمكن أن تظهر عبر أنماط متعددة، وخاصة حيث تتجلى مؤشرات التنبيه التقليدية بدقة أو استمرار غير عاديين.

الهويات المُولَّدة بالذكاء الاصطناعي والتزييف العميق

وثَّقت تقارير لجنة خبراء الأمم المتحدة وإرشادات جهات إنفاذ القانون استخدامَ موظفي تكنولوجيا المعلومات المرتبطين بدولة **خاضعة للعقوبات** لتقنية تبديل الوجوه القائمة على الذكاء الاصطناعي أثناء مكالمات الفيديو المباشرة لانتحال هوية متعاقدين قانونيين. يمكن لهذه التقنيات تجاوز تقنية التعرف على الوجه والتحقق من الصور في عمليات التوظيف عن بُعد، مما يُمكِّن المواطنين الخاضعين للعقوبات من تأمين دخلهم بهويات مزيفة.

مؤشر التنبيه: حالات مشبوهة خفية في الفيديو (على سبيل المثال، تأخير في مزامنة الشفاه، الرمش غير الطبيعي) أثناء عملية "اعرف عميلك"، صور الملف الشخصي بدون تاريخ عبر الإنترنت يمكن التحقق منه.

وثائق مُولَّدة بالذكاء الاصطناعي

تستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي إنتاج وثائق تجارية وكشوفات حسابات مصرفية وملفات تعريف شركات مزورة، تبدو موثوقة بصريًا، لكنها وهمية تمامًا. وقد استخدمت جهات مرتبطة بدولة **خاضعة للعقوبات** هذه القدرات لإنشاء سير ذاتية مُصممة خصيصًا وسجلات مؤسسية تجتاز التدقيق السطحي.

مؤشر التنبيه: مستندات من جهات إصدار مختلفة مزعومة تتشارك في التنسيق أو بيانات وصفية متطابقة بشكل مثير للريبة، مستندات "مثالية" من مصادر غير قابلة للتحقق.

الهوية الاصطناعية وشبكات الشركات الوهمية على نطاق واسع

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُولّد بسرعة مئات من الشخصيات الاصطناعية والكيانات المؤسسية ذات المسارات الرقمية المنطقية ولكن المزيفة، مما يُربك عمليات العناية الواجبة التقليدية.

مؤشر التنبيه: مجموعات من الشركات التي تم تأسيسها حديثًا في دول متعددة تشترك في عناصر تصميم متكررة (بنية البريد الإلكتروني، قوالب الويب) دون وجود روابط تجارية معقولة.

الهندسة الاجتماعية المعززة بالذكاء الاصطناعي

يمكن لنموذج لغوي ضخم إنتاج طلبات احتيال إلكتروني أو أوامر دفع تحاكي بدقة الاتصالات الداخلية، بينما يمكن استخدام التزييف العميق لتغيير أصوات او صور المسؤولين التنفيذيين للسماح بالتحويلات غير المشروعة.

مؤشر التنبيه: طلبات من كبار المسؤولين تتسم بالكمال غير المعهود ومقاومة للتحقق المستقل من الصوت أو الهوية.

تنسيق عالي السرعة ومتعدد القنوات

تستطيع العمليات المدعومة بالذكاء الاصطناعي الحفاظ على النشاط على مدار الساعة عبر لغات ومنصات متعددة، والتكيف فورًا مع عمليات الرصد أو الإجراءات المضادة.

مؤشر التنبيه: الوسطاء الذين ينخرطون بشكل مستمر في معاملات معقدة دون توقف، تغييرات متكررة وسريعة في تعليمات الدفع تم تحسينها لتجنب الرصد.

46. هذه السلوكيات لا تحل محل مؤشرات التنبيه المعروفة لتمويل الانتشار، بل تُضخّمها وتُخفيها. وينبغي أن تُركّز فرق الامتثال على الجمع بين الحالات المشبوهة التقليدية ومؤشرات الاتساق الخوارزمي أو الدقة "الخارقة". ويتطلب اكتشاف مثل هذه الأنماط مراجعة بشرية متطورة ونشر أدوات مكافحة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك اكتشاف التزييف العميق، وتحليل البيانات الوصفية، والتحقق من مصادر متعددة.

47. في حين أن التصنيفات الرقابية للاحتيال باستخدام الذكاء الاصطناعي لا تزال في مرحلة التطور، إلا أنها لم تعد افتراضية، حيث تُظهر الأدلة المستمدة من تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة وشركات تحليلات الأمن السيبراني وتقنية البلوك تشين مثل (Chainalysis) ومراكز الأبحاث المتخصصة مثل (RUSI) أن هذه الأساليب مستخدمة بالفعل. وسيكون الرصد الاستباقي والتصعيد أمرين حاسمين للتخفيف من حدة المرحلة التالية من استراتيجيات تمويل الانتشار التي تنتهجها **دولة خاضعة للعقوبات** وغيرها من الجهات عالية المخاطر.